

مباحثات اقتصادية ليبية في جنيف الأسبوع القادم

جنيف - أعلنت الأمم المتحدة، الجمعة، أن المباحثات الاقتصادية الليبية ستعقد يومي الإثنين والثلاثاء، بمدينة جنيف في سويسرا، بمشاركة ممثلي المؤسسات المالية الرئيسية في ليبيا.

وقالت متحدثة مكتب الأمم المتحدة في جنيف اليساندرا فيلوتشي، في مؤتمر صحفي، إن المباحثات ستجرى برئاسة مبعوثة الأمم المتحدة إلى ليبيا بالإنابة، ستيفاني ويليامز، وستضم ممثلين عن المؤسسات الليبية الرئيسية يومي 14 و15 ديسمبر الجاري.

وأضافت فيلوتشي أن كلا من مصر والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ستشارك في اجتماعات "مجموعة العمل الاقتصادية" الخاصة بليبيا، بصفة رؤساء مشتركين للمجموعة.

وفي سياق متصل قالت فيلوتشي، إن جنيف ستستضيف فريق العمل الخاص بالشؤون الاقتصادية التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، لمناقشة إصلاح السياسات المالية.

كما أشارت إلى "ضرورة أن يبق الشعب الليبي بتابع الشفافية في إدارة عائدات النفط والغاز، وبما يصب في المصلحة العامة، وأنه ينبغي مساهمة أي جهات تسعى إلى تقويض تلك الثقة".

وأوضحت أن المباحثات تهدف لتناول متطلبات الشعب الليبي، وتشكيل ترتيبات اقتصادية أكثر ديمومة ومساواة، فضلا عن بحث جملة من "الإصلاحات الملحة".

وبموجب مؤتمر "برلين" الخاص بليبيا، الذي انعقد في يناير الماضي، تم الاتفاق على إنشاء 3 منصات لمفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، هي العسكرية، والسياسية، والاقتصادية.

وبات الحرب في ليبيا قاب قوسين أو أدنى بالنظر إلى التصريحات المتصاعدة من طرفي النزاع، لاسيما بعد تصاعد اتهامات ثنائية بحرك عسكري في عدة مدن، في الوقت الذي حذرت فيه وليميامز الليبين من أن الوقت ليس في صالحهم، وأن التقاسم والعرقلة سيكلفان الكثير، مشيرة إلى وجود 10 قواعد عسكرية أجنبية في ليبيا، وأكثر من 20 ألفا من القوات الأجنبية بينهم مرتزقة.

وتؤكد وليميامز في كل مرة على أن أفضل سبيل أمام الليبيين للمضي قدما هو الحوار السياسي، موضحة أن الأمر لا يتعلق بتقاسم السلطة، بل بتشارك المسؤولية من أجل الأجيال القادمة.

وأفادت بتلقي البعثة الأممية تقارير عن عمليات اختطاف واحتجاز تعسفي واغتيالات على أيدي التشكيلات المسلحة في جميع أنحاء البلاد، في الوقت الذي ازداد فيه انعدام المساهمة ومشاكل حقوق الإنسان.

وحذر تقرير للأمم المتحدة من ارتفاع كلفة الصراع الليبي بشكل حاد إذا لم يوقع اتفاق سلام في السنوات المقبلة، مقدرا تلك الكلفة بنحو 628.2 مليار دينار (مسا يعادل 465 مليار دولار)، وذلك في الفترة من 2021 إلى 2025.

بعد مائة يوم من تسلم مهامها: لا شيء يوحى بنجاح الحكومة التونسية

إجماع سياسي على الفشل في إدارة الأزمات ودعوات لتنظيم حوار وطني للإنقاذ



صعوبة المرحلة تستدعي البحث عن حلول عاجلة

وتعاضم بوابر فشل الحوار قبل أن يبدأ، ويراي فاطمة كراي "كل طرف يرى الحوار من زاويته"، متسائلة "ماذا أصرتكم على أن تونس في حاجة إلى حوار اقتصادي قبل الخروج من السلطة؟ ولماذا تريد أن تكون حركة النهضة حزاما سياسيا للحكومة قبل أن يكون لها حزام حقيقي؟".

وتابعت "ليس هناك نوايا للتجميع، وما يقع حاليا في البرلمان تحويل وجهة للقضايا الأساسية، ولا أحد يملك تصورا للحكم ولا للخروج من الأزمة، حل المجلس والحوار ليس لهما أي علاقة بالواقع".

وتزعم أطراف بعينها أنه لا مخرج من هذا الوضع إلا بتنظيم حوار وطني، رغم الشائعات والأحقاد الأيديولوجية، وهو ما يراه كثيرون صعب المنال. ولئن كان الحوار الوطني وحل البرلمان خطوتين نحو إصلاح منظومة كثيرا ما وصفت بالفشل، فإن الأوساط التونسية تتساءل اليوم عن الجدوى من تنظيم الحوار وماذا يمكن أن يضيف.

وقال أمين عام حركة تونس إلى الإمام، عبيد البريكي، في تصريح لـ"العرب"، إن "المرحلة التي أدركتها تونس تؤكد أن هذه المنظومة فشلت فشلا ذريعا في إدارة شؤون البلاد، وهي المنظومة التي قادتها حركة النهضة بشكل متسرع وآخر قيادي".

وأكد أن "هذا الحوار تسعى من خلاله أفضل أن يكون هذا الجدل حول استكمال تأسيس الهيئات على غرار المحكمة الدستورية، والمشهد أفرز هوة أعمق استورا دستوراً يعتمد نظام الكتل البرلمانية".

سيفرز واقعا جديدا. وكشف أمين عام حزب التيار الشعبي، زهير حمدي، الإثنين، عن بدء نقاشات ومشاورات مع أحزاب تقدمية ومنظمات وجمعيات وخبراء في شتى المجالات من أجل تأسيس كتلة شعبية وطنية سيادية بهدف الحسم مع المنظومة الحالية وخياراتها مع التغيير على المستوى السياسي والاقتصادي، من ذلك حل البرلمان وتشكيل حكومة انتقالية تنفذ إجراءات سيادية لإنقاذ البلاد.

وسبق أن قدمت بعض الأحزاب والشخصيات الوطنية، مبادرات تهدف إلى تنظيم حوار وطني للتغيير، على غرار حزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب، إضافة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي كان أحد أهم أطراف الحوار الوطني الذي عرفته البلاد في سنة 2013.

ويرى مراقبون أن دعوات حل البرلمان وتنظيم مؤتمر وطني أشبه بـ"الرضخ في الماء"، نظرا لغياب التصورات والروى الواضحة لعناصر "متناحرة"، فضلا عن عدم توفر البات ووسائل مناسبة لتنفيذ مخرجات الحوار.

وأفادت المحللة السياسية، فاطمة كراي، أن "المنظومة السياسية الحالية غير قادرة على الإصلاح والتغيير"، وأضافت في تصريح لـ"العرب"، "الأولى أن يتم إصلاح المؤسسات.. كنت أفضل أن يكون هذا الجدل حول استكمال تأسيس الهيئات على غرار المحكمة الدستورية، والمشهد أفرز هوة أعمق استورا دستوراً يعتمد نظام الكتل البرلمانية".

المالية التعديلي لسنة 2021 ضعيف جدا ولا يستجيب لمقتضيات المرحلة.. وما زالت حكومة تصريف أعمال ومطافئ".

وبعد النجاح المؤقت والمثير للجدل في حلحلة ملف الكامور، وجدت الحكومة نفسها أمام احتجاجات شعبية واحتقان في عدد من المناطق، حيث انطلقت تحركات للمطالبة بتحسين الأوضاع التنموية وتوفير مواطن الشغل، في خطوة رأى مراقبون أن فيها استنساخا لتجربة "الكامور" في ولاية تطاوين.

ويعرف المشهد السياسي والبرلماني جملة من المناكفات والصراعات، وسط تقاطع المصالح والأهداف الحزبية التي "تتناحر" من أجلها الكتل والقيادات ضاربة عرض الحائط لمشاكل التونسيين وانتظاراتهم. في المقابل، يحذر متابعون من انفجار اجتماعي بدأ يقترّب ليضعف بالمنظومة الحالية بعد تسجيل مؤشرات سلبية في جميع الأصدعة والقطاعات.

في المقابل، تعددت الدعوات السياسية المطالبة بتنظيم حوار وطني شامل يشرك مختلف الأطراف الفاعلة بهدف الخروج من عنق الزجاجة الذي يخنق الجميع. وعلى الرغم من تنوع المبادرات لحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، إلا أن كثيرين يرون أنها لن تأتي بالجديد وتستعيد إنتاج نفس النموذج السياسي.

ويطرح تنوع المقترحات الرامية إلى تأسيس مؤتمر وطني للإنقاذ، على حساب مبادرة وطنية جامعة لغيابات الاستثمار الحزبي والسياسي، مدى جدية الحوار المرتقب والهدف من تنظيمه، وإذا ما كان

انقضت مئة يوم منذ تسلم حكومة هشام المشيشي التونسية لمهامها بعد منحها ثقة نواب البرلمان في مطلع سبتمبر الماضي، واصطدمت هذه الحكومة بأوضاع صعبة في مقدمتها الأزمة الصحية لجائحة كورونا والتزام الاقتصاد والاجتماعي تبعا للصراعات والمناكفات، وتباينت آراء المتابعين في تقييم المرحلة، وسط دعوات للمطالبة بتنظيم حوار وطني شامل يشرك مختلف الأطياف والمنظمات الوطنية الفاعلة بهدف الخروج من الأزمة.

خالد هادي

تونس - بلغت حكومة هشام المشيشي "الفتية" والقاطعة مع نموذج المحاصصة الحزبية مئة يوم على استلام مهامها، وسط توجس أوساط سياسية وحقوقية تونسية من صعوبة المهمة التي أوكلت إليها في وضع مازوم على جميع المستويات، ما دفع عدة أطراف بالبلاد إلى المطالبة بإقامة حوار وطني للإنقاذ.

ودخلت حكومة هشام المشيشي المئة يوم الأولى منذ منحها الثقة أوائل سبتمبر الماضي، بعد صراعات سياسية واسعة. ونال الفريق الحكومي الذي قام وزير الداخلية السابق (في عهد حكومة إلياس الفخفاخ) هشام المشيشي (46 عاما) بتشكيله من قضاة وأكاديميين وموظفين من القطاعين العام والخاص، ثقة 134 نائبا من أصل 217. وتتألف الحكومة الجديدة من 25 وزيرا بينهم ثمانية نساء وثلاثة كتاب دولة (وزراء دولة).

واعتبرت النائبة بالبرلمان، سهير العسكري، في تصريح لـ"العرب"، أن "تنامي عدد الاحتجاجات الشعبية في مختلف مناطق الجمهورية ومن مختلف الشرائح المهمة، أكبر دليل على أن حكومة المشيشي فشلت فشلا ذريعا في إدارة الأزمات، وغياب التصور الاقتصادي وحل الإشكالات الجهوية نتيجة سوء التفويض مع محتجّي الكامور، فضلا عن أزمة القطاع الصحي".

وأضافت العسكري "قانون المالية لسنة 2021 لم يأخذ بعين الاعتبار عدة مسائل وأسقط عدة فصول، وحيلة 'التكنوقراط' انطلت على الجميع، باعتبار الحزام السياسي للحكومة (حركة النهضة وقلب تونس واتلاف الكرامة)، علاوة عن غياب الحوار والإنسجام مع مختلف الأطراف، والمشيشي لم يكن مجمعا بقدر ما كان مفقرا".

وفي السياق ذاته، اعتقد النائب بالبرلمان عن الكتلة الديمقراطية، هشام العجوني، في تصريح لـ"العرب"، "أننا خلال مئة يوم، لم نر كفاءات ولم نر إنجازات لحكومة سميت بحكومة كفاءات مستقلة، بل رأينا تخبطا وغيابا تاما للقيادة، والعديد من الأخطاء".

وبرأي العجوني، هناك "ترصيات لأطراف معينة على حساب أخرى قلما رأينا في الكامور واحتجاجات القضاة حيث سرعان ما تمت الاستجابة لمطالبهم ببناء مستشفى لهم.. ولأول مرة قانون



سهير العسكري
الاحتجاجات دليل على الفشل والمشيشي لم يكن مجمعا

عبيد البريكي
الحوار لن ينجح والشارع هو من سيسقط هذه المنظومة

ويرى مراقبون أن حكومة المشيشي رافقتها مطالبات عديدة، ولم تعالج الاضطرابات السياسية في تونس رغم أنها جنبت البلاد حل مجلس النواب وتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة. وياتت الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية تفرق التونسيين، في ظل غياب الإرادة السياسية الفاعلة لمعالجتها.

وأفاد الأمين العام لحزب الاتحاد الشعبي الجمهوري، لطفي المراهي، أن حكومة المشيشي بريها التونسيون بأمل ضعيف وخشية متنامية من المستقبل. وأضاف المراهي في تصريح لـ"العرب"، "مع الأسف، هذه الحكومة لم تعبر عن أنها آتية بشيء ما مختلف عن تصريف الأعمال، وهي آتية بعيب كبير

دخول باريس على خط مرحلة انتقالية في الجزائر يثير ردود فعل غاضبة

جهات سياسية بوجود تحركات مشبوهة ولقاءات سرية مع أطراف سياسية وإعلامية للسيرفير الفرنسي الجديد بالجزائر".



أميرة سليم

استدعاء السفير الفرنسي والاحتجاج على سلوكه أهم مطالب

وأضاف "أطالب السلطات بمن فيها وزير الخارجية بالتدخل والتحقق من هذه المعلومات وتفصيلها، لأن هذه القضية يجب ألا تمر مرور الكرام، فالامر يتعلق بسيادة الدولة الجزائرية غير القابلة للمساس".

ويبدو أن التصورات السياسية في الجزائر تتضارب حول المرحلة الانتقالية، فبينما كانت مرفوضة من طرف السلطات التي خلفت نظام الرئيس السابق بوتفليقة، وتمسكها حينذاك بالمخارج الدستورية للأزمة، باتت الآن أحد الخيارات المطروحة لدى السلطة

موقف منها. ولسو جزئيا، في حين كانت أحد مطالب المعارضة السياسية، لكنها الآن لم تد أي حديث متكرر لوسائل الإعلام نقلا عن

التي فرضت المسارات السياسية التي أعقبت تحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة عن السلطة في مطلع أبريل 2019، بضغط من قيادة الجيش.

ونذكر "السيناريو الأول، ويتمثل في تفعيل البند الدستوري 102 لمعالجة الشغور الرئاسي، بتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة، لكن العائق هو غياب الإجماع حول مرشح معين للسلطة. أما السيناريو الثاني فيتمثل في تكرار سيناريو الرئيس السابق، وإدارة البلاد خلف الستار باسم الرئيس تبون، لكنه خيار يصعب تنفيذه بسبب عدم اقتناع السراي العام الداخلي والشركاء الكبار للجزائر. في حين يتمثل السيناريو الثالث في بلورة مرحلة انتقالية بمساعدة باريس لربح المزيد من الوقت إلى غاية الانتخابات على مرشح يساهم في امتصاص الفجوة مع الشارع ونيل رضا شركاء الخارج".

ولا يستبعد محللون أن يكون طرح المرحلة الانتقالية المتداول في الآونة الأخيرة، ودخول باريس على خط الترويج لها، قد تم بالتوافق بين الطرفين، غير أن حساسية العلاقات الجزائرية - الفرنسية بدأت في إفران ردود فعل ومواقف رافضة لأي تدخل فرنسي في الشؤون الداخلية للبلاد، ولم تصدر من طرف مؤسسات

الرئاسي يتحدث في كل مرة عن "تماثل الرجل للشفاء ومغادرته المستشفى ودخوله في مرحلة نقاهة، تحسبا لعودته قريبا إلى البلاد"، وتم طرح عدة سيناريوهات في الأفق الجزائري.

وصرح الخبير الدستوري المتعاطف مع الحراك الشعبي، رضا دغبار، عن ثلاثة سيناريوهات متداولة لدى السلطة الفعلية في البلاد، ويقصد بها المؤسسة العسكرية

التي فرضت المسارات السياسية التي أعقبت تحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة عن السلطة في مطلع أبريل 2019، بضغط من قيادة الجيش.

ونذكر "السيناريو الأول، ويتمثل في تفعيل البند الدستوري 102 لمعالجة الشغور الرئاسي، بتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة، لكن العائق هو غياب الإجماع حول مرشح معين للسلطة. أما السيناريو الثاني فيتمثل في تكرار سيناريو الرئيس السابق، وإدارة البلاد خلف الستار باسم الرئيس تبون، لكنه خيار يصعب تنفيذه بسبب عدم اقتناع السراي العام الداخلي والشركاء الكبار للجزائر. في حين يتمثل السيناريو الثالث في بلورة مرحلة انتقالية بمساعدة باريس لربح المزيد من الوقت إلى غاية الانتخابات على مرشح يساهم في امتصاص الفجوة مع الشارع ونيل رضا شركاء الخارج".

ولا يستبعد محللون أن يكون طرح المرحلة الانتقالية المتداول في الآونة الأخيرة، ودخول باريس على خط الترويج لها، قد تم بالتوافق بين الطرفين، غير أن حساسية العلاقات الجزائرية - الفرنسية بدأت في إفران ردود فعل ومواقف رافضة لأي تدخل فرنسي في الشؤون الداخلية للبلاد، ولم تصدر من طرف مؤسسات

استحالة عودة الرئيس عبدالمجيد تبون إلى مهامه الدستورية بعد الوعكة الصحية التي ألمت به منذ 15 أكتوبر الماضي.

وتحدث متابعون للشأن الجزائري عن دخول البلاد في مرحلة ما بعد تبون، نظرا لمعطيات تشير إلى استحالة عودته الطبيعية إلى ممارسة مهامه في قصر المرادية، حيث لا زال الغموض يكتنف وضع الرجل إلى حد الآن، رغم أن الإعلام



استثمار فرنسي في الفراغ

دخول باريس على خط مرحلة انتقالية في الجزائر يثير ردود فعل غاضبة

دخول باريس على خط مرحلة انتقالية في الجزائر يثير ردود فعل غاضبة

دخول باريس على خط مرحلة انتقالية في الجزائر يثير ردود فعل غاضبة

دخول باريس على خط مرحلة انتقالية في الجزائر يثير ردود فعل غاضبة

دخول باريس على خط مرحلة انتقالية في الجزائر يثير ردود فعل غاضبة

دخول باريس على خط مرحلة انتقالية في الجزائر يثير ردود فعل غاضبة

دخول باريس على خط مرحلة انتقالية في الجزائر يثير ردود فعل غاضبة

دخول باريس على خط مرحلة انتقالية في الجزائر يثير ردود فعل غاضبة

دخول باريس على خط مرحلة انتقالية في الجزائر يثير ردود فعل غاضبة

دخول باريس على خط مرحلة انتقالية في الجزائر يثير ردود فعل غاضبة

صابر بليدي

الجزائر - أخذ ترويج باريس لمرحلة انتقالية سياسية جديدة في الجزائر أبعادا مثيرة، لاسيما بعد دخول سفيرها بالجزائر في اتصالات مع شخصيات وجمعيات ووسائل إعلام، التي اضطعت بإطلاق balloons الاختبار خلال الأيام الأخيرة، بغية سبر ردود فعل الشارع والطبقة السياسية، خاصة وأن غياب الرئيس عبد المجيد تبون بات مقلقا ومنذرا بأزمة سياسية في البلاد.

ودخل السفير الفرنسي في الجزائر، فرانسوا غويات، في سلسلة اتصالات غير معلنة مع شخصيات وجمعيات ووسائل إعلام محلية، لم يعلن عن مضمونها لكنها صبت في وعاء بلورة مرحلة انتقالية سياسية في البلاد، بحسب الإشارات المتداولة في بعض الدوائر الضيقة.

وجاء النشاط المشبوه للسفير الفرنسي في أعقاب التصريح المثير للرئيس إيمانويل ماكرون لمجلة "جون أفريك" حول دعمه للرئيس تبون في المرحلة الانتقالية في الجزائر، وهو ما اعتبر مؤشرا على تحول لا زال مبهما، لكنه يرجح فرضية سيناريو العودة إلى مرحلة انتقالية في الجزائر، بعد فراغ ستركه